

لماذا أنا دائم الغضب؟

سهيل ساهي نادو

يسألني زملائي في (المدى) لماذا أنا دائم الغضب، أعلى حد تعبير رئيس التحرير زهير الجزائري منتسج في ما أكتب، أهاجم كالثور الهائج ولا أخذ ولا أعطي؟ إنهم ينسون أنني هازل، وبعض مرحي صახب، وكركراتي تشبه ضحكات موزارت، وأنني.. ماذا؟ دعوني أعترف بأنني غاضب، هذا صحيح ، وأنني في هزلي أخف عن نفسي، لكي أنسى، ولكي لا أتكيف مع أية عاطفة جادة تترتب عليها مسؤوليات إضافية في عملي وحياتي. والأمر ببساطة أنني أكره السياسة، ولاسيما في نسختها العراقية، ولا أخذ مأخذ الجد أي سياسي عراقي لا قديماً ولا حديثاً، لأنهم جميعاً أصحاب عداوات ودعاوى ومنتظاهرون يفضون أفكارهم الحقيقية ولا يتعلمون من التجربة. ومشكلتي هنا أنني يجب أن أكون صاحب مواقف سياسية على هذا النحو أو ذاك ما دمت أعمل في صحيفة سياسية، وبهذا المعنى فعلى أن أتكيف لمواقف الآخرين وأكون حذراً مثل ثعلب أو ذئاب، وأن أكون باطنياً، أضمر وألعب ثم تأتي النتائج السياسية على خلاف من توقعاتي فإذا بي أصبح بالآخرين من الحق: ألم أقل لكم هذا بروح أمواتكم!

من الصعب على الصحفي المستقل أن لا يغضب من المتفاهة التي تصدر عن الساسة، ومن الأخبار غير المعقولة التي يسمعها ويجد نفسه لا حول ولا قوة. الصحفي العراقي مسكين وضع دائماً موضع الخادم المتملق الذي يكتب وهو غير مؤمن، وإذا آمن بشيء فلا يستطيع تحويله الى كتابة، وإذا ما تجرأ فسكتب بلغة المتحمل الذي يبده فيها كذاباً. إنه من التاجيل يكاد يكون متأخراً جداً على حساسية مهنته للزمن، وعلى نحو ما تطور لامبالاة كريمة فيها ولا يعرفها. ويزداد الأمر حرجاً عندما لا يفهم، أو عندما (يسطره) تصرف سياسي غبي وغير معقول الى حد الفضيحة، عندها يتحرك الإنسان السياسي الذي في داخله فيلمط رأسه مردداً: هذا غير معقول.. مستحيل.. ليس بهذا الغباء.. فأنا الغبي الزمن لاحظت هذا.. لا.. لا..!

بعد اجتياح صدام الكويت بأيام تسلمت تعميماً بضرورة التثقيف بالضربات الكتولبية، وجدت الأمر مضحكا ومخيفا، واعتقدت أنها واحدة من عبرياتي وزير الإعلام، فمزقت التعميم وطلبت من بعض المحررين الاكتفاء بالكتابة عن دور الدفاع المدني. لكن التعميمات بهذا الشأن توالى، وهفمت أنها صادرة عن الرئاسة، وإذا بالتثقيف يتناول طلاب المدارس وأهاليهم، حتى وصل الى محررينا ووزارة الإعلام كلها. كان التثقيف مخيفاً، فهو يتضمن تعليمات أن تكون تحت الأرض وأن تأخذ معنا أكياس نايلون كبيرة من تلك التي نستعملها للزيارة لكي نلف بها جثث أطفالنا الذين هم أسرع موتاً منا نحن الكبار. لقد امتأأ الناس رعباً والحرب لم تقم بعد. آيس غريباً أن يتوجه نظام الى الحرب وهو ينشر الرعب بين شعبه. أي حرب هذه وكيف نرحبها؟! ولأنني عقلائي وأخلاقي أكبرت رئيس تحريري ما اعتقدت أنه غيابه سياسي لا يمس السمك عليه، كما طلبت منه أن يخبر المسؤولين بالمخاطر السياسية والنفسية لهذه الحملة. ما زلت أذكر ضحكته. أجابني: هل أنت جاد؟ ثم رحنا نضحك معا على ما يحدث وما سوف يحدث. إلا أنني وصلت التفكير بهذه القضية جدياً، ولاسيما بعد أن حدث ما توقعته، فما أن أصبحت الحرب حتمية حتى بدأت هجرة سكان العاصمة الى الريف أو أية مدينة تبعدهم قليلاً عن مخاطر الضربات الكتولية، ثم عادوا والحرب ما زالت قائمة بعد أن تأكد لهم أن الموضوع كله ليس سي مهزلة.

حتى الى سنوات قليلة لم أستطع أن استوعب سر ذلك الغباء السياسي. كنت أفكر على قدر حالي كإنسان يجب وطنه ويتعمر بأهمية أن يكون أخلاقياً وعقلانياً يمنع الأذى عن بلاده ويقدم النصيحة التي يقدر عليها. ولكن ما عرفته في ما بعد أغاظني أكثر وجعلني أطمم رأسي حتماً: فذلك التعميم كان يرد به إخافة العدو يجعله يصدق في التثاقيف فحق وحدثنا الذين صدقنا، ونحن وحدنا الذين جرى التأمير على حياتنا. لكن الغريب أن رئيسنا كان يصدق هو نفسه ما أراد لعدوه أن يصدقه، بل أنه كان يصدق ما يقوله ويتمناه ولا يصدق النتائج السياسية التي كان يصنعها بيديه. فهل نحن في حقل السياسة أم الجنون؟

تذكرت هذه الحكاية واستعدتها عندما استمعت الى تصريحات الدكتور آياد علاوي وهو يطمئنتنا بأن بعض الدول العربية قد تبرعت لنا بأسلحة ومدرمات. دعوني أصارحكم بأنني شعرت بالخوف وليس بالاطمئنان. خوف ناتج من مفارقة محسوسة تتعب العقل والفضاؤ، لأنها مفارقة ذات رأسين بل ثلاثة وأربعة رؤوس، بما يجعلها تحادد الجنون. فالعراق كان مخزن أسلحة وما زال: هذا هو الراس الأول! قواوات الاحتلال تفجرت مئات الأطنان من الأسلحة في الوقت الذي كانت فيه الشرطة العراقية ولا تزال بأدنى مستوى من التسليح: هذا هو الراس الثاني! وأمام سمع وبيصر قوات الاحتلال جرى تفكيك معدات الجيش العراقي الثقيلة واللياته وحتى طائراته الحربية وبيعت الى دول الجوار الأدين وإيران وسوريا كخرده: هذا هو الراس الثالث! أما الرابع، ويشكل متواليات عديدة من المظاهرات، فيتخلص ببساطة بأن العراق محتل من أقوى دولة في العالم ومن قواتها الأكثر تطوراً في تكنولوجيا الحرب، وعلى الرغم من ذلك فنحن العراقيين لم نعد نشعر بالأمان، وأكثر من هذا ينصدق علينا بعض الدول العربية بالأسلحة والمعدات!

إذا لم تكن هذه مفارقة محزنة فكيف تكون؟ أليس من حقي أن أخاف أكثر من ذي قبل؟ ألا تقرينا مثل هذه المقائيق المخزية من الجنون المطبق؟

تمر مثل هذه المظاهرات المجنونة مثلما مرت عشرات غيرها أو أتسع منها طيلة التاريخ السياسي للعراق الحديث. إنني لن أنفي وجود جنون سياسي متجذر في العراق، فالعذاب الذي يطول مع الكذب والدجل والعنف والنفاق والفساد والانتظار وعدم الجدوى واليأس والتئيبس واللصوصية، تنداح كلها في حوامضنا النووية الغامضة، في الكروموسومات، في ثقافة مهلهلة منخوبة تناقض الأفكار ولا تنتجها، في بؤس التجريد المتعاطف، في نزعاتنا المتورمة الى القيادة والزعامة وسط الخراب العمم، يتحول كل هذا الى جنون مطبق.

أنها السادة: لماذا يجب أن لا نغضب؟ أنا غضوب طوال الوقت، وأشتم طوال الوقت: الأميركيان الذين لم يحترموا أمننا واستقلالنا السياسي والاجتماعي، وماضينا السياسي المملوء بالأخطاء والجرائم، وقادتنا الذين يعتقدون أنهم من طينة خاصة، ومفازخي السيارات الذين يقتلون أهاليها، والعراقيين الذين يذبحون ضحاياهم ذبح النعاج ولا يتذكرون قول المسلم المهذب عبد الله ابن عمر لصعب بن الزبير بعد قتله التقيف مع آلاف من بؤسائه: والله لو كانوا من شاة أبيك لكان هذا اسرافاً منك!

رأي الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس بالإرهاب

توجمة / فالح حسن



ذكروه. أما في العلاقات بين الثقافات، فهو لا يفيد في أفضل الأحوال إلا في خلق أطر مؤسسية تهدف إلى المواكبة الرسمية لمساعي التفاهم - مثلاً، مؤتمر فيينا عن حقوق الإنسان الذي نظمته الأمم المتحدة. ولا يمكن لهذه اللقاءات الرسمية منفردة قطع عمل آلة تصنيع الصور النمطية - stereotypes- رغم أن لها أهمية النقاش بين الثقافات الدائر في مستويات متعددة بصدد الجدل في تأويل حقوق الإنسان. إن العمل على فتح عقلية ما، لهُو أمر يمر أولاً بتحرير العلاقات، وبالرفع الموضوعي للقلق والضغط. إذ ينبغي في تنبني ثقة قصوى، في الممارسة اليومية للتواصل. وهذا ضروري كشرط أول لتحل محلها التفسيات العقلانية في نطاق واسع في وسائط الإعلان، والمدارس والعائلات. ينبغي أن تتناول أيضاً المقدمات المنطقية للثقافة السياسية المعنية. في ما يتعلق بنا، نرى في التمثيل المعباري الذي نحملة في أنفسنا إزاء الثقافات الأخرى في هذا السياق، عنصراً مهماً أيضاً. فلو شرع الغرب بمراجعة الصورة التي يحملها عن نفسه، لاستطاع، مثلاً، أن يتعلم ما يتوجب تغييره في سياسته التي يفهم الآخرون هذه السياسة على أنها سلطة قادرة على إعطاء شكل إلى مسيرة حضارية. ولو لم نستطع ترويض الراسمالية سياسياً، وهي التي لم يعد تحدها اليوم لا خطوط ولا حدود، سيضحى من المحال السيطرة على تفرعاتها التخريبية في الاقتصاد العالمي.

فيما يخصنا، عندما لا يضطر التواصل، عندما لا يتحقق التفهم أو يساء، أو عندما يختلط فيه التديس أو التفرير، تظهر صدمات مثل تلك التي تنزل في ساحة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، نعيش أيضاً في مواجهة نوع من العنف اليبوي-فوق ذلك اعتدنا عليه، وهو الذي صنع من مظالم اجتماعية محطمة، ومن تمييزات مهينة، ومن إفقار وتهيش. والحال هذه، وتحديداً في الإطار الذي يجرنا فيه العنف والنشاط معيارية، هو يرفع هؤلاء المجرمين إلى مصاف محاربين أعداء، ومن وجهة نظر براغماتية، من المحال القيام بالحرب - إن كان علينا الاحتفاظ بأي معنى محدد لهذا الاصطلاح - ضد "شبكة" يصعب كثيراً تحديد هويتها.

ليس في طريقه إلى السقوط الهزل - تصويري الذي بت أطوره منذ "نظرية التصرف الإتصالي". أكيد، حتى في قلب مجتمعات غنية وهادئة، من الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، نعيش أيضاً في مواجهة نوع من العنف اليبوي-فوق ذلك اعتدنا عليه، وهو الذي صنع من مظالم اجتماعية محطمة، ومن تمييزات مهينة، ومن إفقار وتهيش. والحال هذه، وتحديداً في الإطار الذي يجرنا فيه العنف والنشاط معيارية، هو يرفع هؤلاء المجرمين إلى مصاف محاربين أعداء، ومن وجهة نظر براغماتية، من المحال القيام بالحرب - إن كان علينا الاحتفاظ بأي معنى محدد لهذا الاصطلاح - ضد "شبكة" يصعب كثيراً تحديد هويتها.

أن "تأخذ بالحسبان" غايات متحداً أحد ما بنفسه لنفسه ليسوغ بعد ذلك موت وألم شخص آخر. فاي قتل يرتكب هو إسراف. لكن من وجهة نظر تاريخية، يدخل الإرهاب في سياقات جد مختلفة عن السياقات التي تنهض عليها القوانين الجزائي. فهو يستحق، على خلاف الجرم الشخصي، اهتماماً عاماً ويتطلب نمطاً آخر من التحليل غير الذي تتطلبه الجريمة العادية، ولم يكن الوضع ليس بهذا الحال، ما كنا لنجرى هذا اللقاء. إن الاختلاف بين الإرهاب السياسي والجريمة العادية يتجلي بنحو خاص عندما تأتي بعض التغييرات في نظام الحكم بارهابي الأمس إلى السلطة وتضع منهم ممثلين محترمين لبلدهم. يبقى أن مثل هكذا تحول سياسي لا يمكن أن يأمل به سوى إرهابيين يسعون، بطريقة عامة، واقعية وراء أهداف سياسية مفهومة وميكنهم: نظراً لأفعالهم الإجرامية، اكتساب شرعية معينة من باب لم يكن لديهم خيار في الخروج من وضع جانز ظاهر. لكنني لا أستطيع أن أتصور اليوم أي سياق قد يسمح يوماً ما بجعل جريمة ١١ من ايلول الوحشية، على غموضها، الأشكال. فما من شيء يجيز

انهيار الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي

الدكتور محمود شمك حسن
كلية الآداب - الجامعة المستنصرية

محسوباً عليه أو موابلاً له. اما شرط الكفاءة أو الجهد المبذول أو التحصيل العلمي، فلا يراعى هنا في تقرير المكانة الاجتماعية. واستكمالاً لتوضيح فكرة اضطراب الترتيب الاجتماعي، نقول، إن الأستاذ الجامعي يحتل الترتيب (٤) في قائمة المهن من حيث المكانة الاجتماعية، بينما يحتل الترتيب (٢٥) في القائمة نفسها من حيث المكانة الاجتماعية. وإذا عقدنا مقارنة بين الأستاذ الجامعي ومهنة أخرى أقل مكانة، سنفاجأ في الحال من النتيجة التي تسفر عنها هذه المقارنة، وهذا يدل دلالة قاطعة، على أن الترتيب الاجتماعي، قد تعرض إلى الاضطراب، بدليل، أن المطبّر وهو أقل مكانة في قائمة المهن، احتل الترتيب (٧) في المكانة الاقتصادية، بينما احتل الترتيب (٧٤) في المكانة الاجتماعية.

بعضهم مضطراً إلى تقديم استقالته والهجرة خارج الوطن أو المتاجرة ببعض المواد الأساسية أو شراء سيارة اجرة بعد بيع الممتلكات الاسرية أو الدخول بصفة شريك في مشروع تجاري أو المضاربة في العقارات والاراضي. ولعل ذلك كله، يستهدف تحسين سبل المعيشة، فضلاً عن اشباع بعض الحاجات الأساسية. من ذلك يتضح، ان الكثير من افراد الطبقة الوسطى في المجتمع قد تعرضوا إلى الفقر والحرمان، وتلك اشارة واضحة، تشير إلى ان هذه الطبقة قد تعرضت إلى الانهيار، بعد ان كان افرادها يعيشون في رفاه وسر. والحقيقة، التي لا بد من ذكرها هنا، ان انهيار هذه الطبقة، قد افضى إلى عدد من المشكلات النفسية والاجتماعية، ولعل من أبرز هذه المشكلات، اضطراب الترتيب الاجتماعي، ونعني بالتراتب الاجتماعي المضطرب على وجه التحديد، ان المكانة الاجتماعية للفرد لا تقصر بموجب مؤشرات الكفاءة أو الجهد أو التحصيل العلمي، وإنما تنقرر مكانته، استناداً إلى مؤثر واحد فحسب، كان يكون مورده الاقتصادي أو علاقته بمتخذ القرار وكونه

إلى ارتفاع الأسعار على نحو لا يصدق، وهو الأمر الذي اشاع الفقر بين صفوف هذه الطبقة. ومما زاد من فقر هذه الطبقة، أن النظام السابق اخذ يتخلى عن دعم السلع المواد الأساسية، مكتفياً بحصة تموينية، لم توفر للفرد الواحد يومياً سوى اقل من (٥٠٪) من السلع الأساسية، وحتى في المراحل المتقدمة من المذكرة، لم تصل هذه السعرات إلى الحد الأدنى الذي يوصى به برنجام الأغذية العالمي، ولعل ذلك كان سبباً اضافياً لزيادة عدد الفقراء المحرومين في صفوف هذه الطبقة.

طبيعة توجهات النظام ازاء المجتمع، وعلى ذلك نقول، ان التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية التي شهدتها المجتمع أدت إلى صعود بعض الافراد إلى اعلى السلم الاجتماعي ونزول آخرين إلى اسفله. إن نزول الافراد إلى اسفل السلم الاجتماعي لا يعود إلى عدم اقتنائهم لادوارهم، وإنما يعود السبب إلى التغيرات التي اتسمت بالانفلات، ولعل ذلك جعل الكثير من افراد هذه الطبقة يتعرضون إلى الفقر والحرمان. وحتى لا نطيل في الحديث عن الازواض المزرية التي تعيشها الطبقة الوسطى، نجد من الضروري، استعراض الاسباب التي أدت إلى انهيارها.

كثير الحديث بين اوساط المتقنين، فضلاً عن الباحثين في الحقول المعرفية المختلفة عن الضرر الذي لحق بالطبقة الوسطى في المجتمع العراقي، ولاسيما أثناء الضائقة الاقتصادية، وعلى الرغم من التحريم الذي فرض على هذه الموضوعات، فإن عددا من الباحثين مناقشتهم، ويتحفظ، بعض الآثار السلبية المترتبة على انحلال هذه الطبقة في المجتمع، واقترحوا بعض التوصيات التي من شأنها أن تعالج الانهيار الحادث في بنية هذه الطبقة. بيد ان هذه الطروحات ظلت حبيسة قاعات المناقشة بسبب خنينة، مسؤولي النظام من مفاتحة رأس النظام نفسه بالتوصيات التي اقترحتها النخب المثقفة لمعالجة ظاهرة اجتماعية مثل الطبقة الوسطى، بل لقد وصل الأمر إلى ان يرد احد رموز النظام السابق في إحدى المناقشات التي عقدت في بيت الحكمة ببغداد على الطروحات التي تناولت خطورة انهيار هذه الطبقة بتحكيم مفاده: "وما شأنكم انتم والطبقة الوسطى". وكان افراد هذه الطبقة، مجموعة من الغرباء لا تجمعهم بالاجتماع اية صلة؛ ولعل ذلك يعكس